ومع الوثيقة، نصرخ، وبالصوت الأعلى، «لا .جزما لتوطين الفلسطينيين في لبنان».
ومن حق الفلسطينيين على الجبهة أن تعترف لهم بأسبقية رفعهم لهذا الشعار، شعار رفض التوطين خارج فلسطين. ومن حق الفلسطينيين على الجبهة أن تعترف لهم بهذا النضال اليومي الممتد عبر ١٧ سنة حتى الآن، من أجل استرداد حقوقهم، وفي مقدمتها أرض الوطن الذي فقدوه.

ومن حق الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي «يستلهمه لبنان بالنسبة الى حقوق الانسان وحريته»، كما ورد في الوثيقة، أن يمتحن جدية الجبهة في استلهامها له فتشير ولو بسطر واحد الى حقوق شعب فلسطين، ولو بلغة الأمم المتحدة التي يتبناها معظم دول العالم.

من المؤسف أن لا ترى الجبهة اللبنانية من قضية فلسطين سوى ما انعكس منها على لبنان، وارتضت أن تساوي بين الضحية والجلاد، بل إن تجاهلها للحق والعدل في هذه القضية وضعها الى جانب الجلاد ضد الضحية.

ان لم يكن من أجل ما يربط فلسطين بلبنان، أو ما يربط الفلسطينيين باللبنانيين من أواصر القربى والأخوة والجيرة، فمن أجل لبنان وحده، لا تستطيع الجبهة أن تتجاهل الوجه الآخر لمشكلة التواجد الفلسطيني فوق أرض لبنان، وهو الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين وطرده لأهلها.

وإذا كانت سياسة «اللاسياسة» وموقف «اللاموقف» الذي درج عليه لبنان، خلال الثلاثين سنة الماضية قد أدّيا بلبنان الى ما وصل اليه، فان من شأن سياسة الانحياز للعدو أن تضاعف من خطورة ما يمكن أن ينتهي اليه لبنان. هذا ليس انذاراً ولا حتى تحذيراً، وانما هي بديهية سياسية لا يمكن القفز عنها لا تجاهلا ولا تمنيا.

ان أقصر الطرق «للتحرر التام من الاحتلال الفلسطيني»، على طولها، هي طريق التحرر التام من الاحتلال الصهيوني؛ وهذه مهمة قومية، وقدر من أقدار دول المنطقة، لا يستطيع لبنان «عزل» نفسه عنها.

«البند السادس: لبنان واجب الوجود».

تقول الوثيقة ان «لبنان ضرورة ذاتية، وضرورة عربية، وضرورة شرق أوسطية وضرورة عالمية... ».

ضرورة ذاتية، لا خلاف عليها.

وضرورة عربية، كذلك لا خلاف عليها.

ولكن «لبنان ضرورة شرق أوسطية»، أثارت هذه مخاوفنا، حتى وصلنا الى المقصود منها فازدادت المخاوف.

أثارت مخاوفنا لأن الاصرار على اعتماد مصطلح «الشرق الاوسط»، في وثيقة الجبهة اللبنانية، يقصد ادخال «اسرائيل» في الصورة دون تسميتها. هذا واضح، وازداد هذه المرة